

الأزمة المالية العالمية: أزمة ثقة أم أزمة نظام

الطاهر الهادي الجهيمي

أستاذ الاقتصاد بجامعة قاربيونس

(1)

مقدمة

الأزمة المالية التي تعصف بالنظام الإقتصادي العالمي ولا سيما في الولايات المتحدة واوروبا أزمة تكاد تكون غير مسبوقه من حيث العمق ومن حيث سرعة الإنتشار. فبالرغم من أن العالم قد شهدَ العديدَ من الأزمات في النصف الثاني من القرن الماضي إلا أن الأزمة الحالية هي أشدّها خطورة على النظام الإقتصادي الدولي نفسه.

لم يشهد العالم مثيلاً لهذه الأزمة منذ أزمة الكساد الكبير الذي عصفت باقتصاد ومجتمع الولايات المتحدة وغيرها من الدول الصناعية في ثلاثينيات القرن الماضي. وبالرغم من شدة تلك الأزمة حيث انخفض حجم الإقتصاد إلى النصف تقريباً ووصلت معدّلات البطالة إلى 25% أو أكثر وانخفضت التجارة الدولية بنسبة 65%، وانتشرت حالات الإفلاس بين الشركات والمصارف وتشرّدت ملايين الأسر، فإن الأزمة الحالية لا تقل خطورة، وذلك لسببين رئيسيين:

الأول: الإقتصاد الدولي معولم إلى درجة كبيرة بما يسمح بسرعة انتشار الأزمات. فالأزمة حالياً بدأت في الولايات المتحدة إلا أنها سرعان ما انتشرت إلى اوروبا وآسيا وبقية العالم لأنّ الإقتصاد الدولي متداخل ومترابط ولم تعدّ توجد به تلك الحدود والحواجز الجمركية والقيود على حركة الإستثمار وغيرها كما كان في السابق.

الثاني: إن حجم اقتصاد العالم اليوم أكبر كثيراً وكثيراً من حجم اقتصاد العالم في ثلاثينيات القرن الماضي. فحجم اقتصاد العالم اليوم يبلغ نحو 165 ترليون دولار مقارنة

بنحو 12 ترليون دولار (بالأسعار الحالية) إبان أزمة الثلاثينيات. وعليه، فإن حجم الخسائر والأضرار أكبر وعدد المتضررين أكبر أيضاً.

نعم، أزمة الثلاثينيات كانت أول تحدّي خطير للنظام الرأسمالي والنظرية الرأسمالية بعد تحدّي الماركسية والمدّ الاشتراكي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. لكن أزمة الثلاثينيات أفرزت نظرية رأسمالية جديدة أو رأسمالية معدّلة هي نظرية كينز. ولقد أسهمت تطبيقات نظرية كينز في انقاذ النظام الرأسمالي بعد أن تنازل هذا النظام عن أحد أهم مبادئه ألا وهو عدم تدخل الدولة في الإقتصاد.

بالإضافة إلى انتشار تطبيق مضمون نظرية كينز، عملت الدول الرأسمالية على استحداث مؤسسات رقابية وتأمينية منها الرقابة على المصارف والرقابة على اسواق المال وتأمين الودائع وغيرها مما سمح بإستعادة الثقة والإستقرار في النظام المالي. في نفس الوقت عملت الحكومات على زيادة الإنفاق العام وتوسيع وتحديث البنية الأساسية وقبلت لأول مرة مبدأ الإنفاق بالعجز وبالتالي مبدأ الدين العام. المحصّلة في كلّ هذا هو أنّ الدول الرأسمالية تمكنت من معالجة الأزمة والخروج من حالة الكساد الكبير- لكن الرأسمالية لم تعدّ هي الرأسمالية التي تصوّرتها النظرية الكلاسيكية.

الأزمة الحالية هي أيضاً من هذا النوع من حيث المضمون، وهي تمثل تحدياً جديداً حتى لنظرية الرأسمالية المعدّلة. إنّ الأزمة الحالية هي أزمة مالية في ظاهرها لكنها في الحقيقة هي أزمة اقتصادية بامتياز وهذه نقطة مهمة لأن الأزمة المالية يمكن معالجتها في فترة أقصر نسبياً، أمّا الأزمة الإقتصادية فهي أكثر عمقاً والخروج منها يتطلب وقتاً أطول وسياسات بديلة منسّقة.

(2)

التجاليات المالية للأزمة

تتمظهر الأزمة المالية في أزمة الإئتمان التي تعصف بالمصارف والمؤسسات المالية في الولايات المتحدة أساساً ثم لاحقاً في أوروبا وآسيا وبقية البلدان المعرّضة. وأزمة الإئتمان هذه تتجلى في أنّ من يحتاج إلى الإقتراض لأغراض الإستثمار أو الإستهلاك لا يجد من يقرضه من المصارف التجارية أو المصارف الإستثمارية وإن وُجدَ فبتكلفة عالية وشروط صعبة. أمّا الإقتراض بين المصارف فيكاد أن يكون قد توقف تماماً. هذا وضع خطير للغاية لأنّ الإئتمان هو الذي يحرّك النشاط الإقتصادي، ولأنّ الإئتمان هو مصدر رزق المصارف والمؤسسات المالية الأخرى، ويمكن تشبيه الإئتمان في الجسم الإقتصادي بالهواء الذي يتنفسه

جسم الإنسان. في الظروف العادية هذا الهواء لا نراه ولا نفكر في أهميته، أمّا إذا توقفت توقفت الحياة وعندها تظهر أهميته. ولكن لماذا يتوقف الإئتمان؟ ببساطة يتوقف الإئتمان عندما تغيب الثقة، والثقة غير موجودة في الوقت الحاضر. حتى الإعلان عن تخصيص أموال طائلة في الولايات المتحدة (نحو 1.5 ترليون دولار للقروض والإستثمار والتزمت بنحو 3.6 ترليون دولار لضمان ودائع الأشخاص وديون المصارف، التريلون يساوي مليون مليون)، وفي أوروبا (نحو 2 ترليون دولار، في ألمانيا وحدها نحو 672 مليار دولار) لغرض انقاذ المصارف وتوفير السيولة لم تفلح بعد في استعادة الثقة، ويبدو أنّ الثقة في هذه الحالة هي غالبية الثمن حقا.

ولكن لماذا غابت الثقة؟ لأن المصارف والشركات الأخرى بدأت تعلن عن خسائر كبيرة في ميزانياتها وبعضها أفلس بما في ذلك عدد من الشركات والمصارف الكبيرة والعديدة التي لم تخطر إمكانية إفلاسها ببال أحد. حتى الآن بلغ عدد المصارف الكبرى التي أعلنت إفلاسها أو كادت أن تفلس لولا تدخل حكومي مباشر وسريع نحو 13 مصرفاً في الولايات المتحدة وعدداً آخر في أوروبا وبقية دول العالم منها مصرف ليمان برذرز ومورغان ستانلي وميرل لينش وجولدمان ساكس و واكوفيا وواشنطن ميوتشوال وغيرها. حتى شركة التأمين (AIG) الأكبر والأشهر في العالم (تزيد أصولها عن ترليون دولار) كانت في طريقها إلى الإفلاس لولا تدخل الحكومة في آخر لحظة.

(3)

أسباب الأزمة

كيف حدث كل ذلك؟ القصة لا تخلو من مفارقة، فغياب الثقة المفاجئ الذي أشرنا إليه كان سببه الإفراط في الثقة لمدة طويلة، وها هي تفاصيل ذلك:
لمدة تزيد عن خمسة عشر عاماً شهدت اقتصادات الولايات المتحدة وأوروبا وكثير من دول العالم الأخرى استقراراً اقتصادياً متواصلاً تقريباً تميّز بتواصل معدلات النمو (4% أو أكثر) وبالإنخفاض النسبي في معدلات التضخم والبطالة (5% أو أقل). هذا الإزدهار الإقتصادي المتواصل هو غير مسبوق في الواقع. كما أنّ سوق العقار شهد ازدهاراً أكبر من الإزدهار الذي تعكسه المؤشرات الإقتصادية الأخرى. في الأثناء تواصل ازدهار الأسواق المالية التي غلب عليها "اندفاع غير عقلائي، irrational exuberance" (على حدّ تعبير آلن غريبن سبان، محافظ المصرف المركزي الأمريكي السابق). وقد نتج عن كل ذلك تحقيق وتراكم الأرباح في كافة مناحي الإقتصاد ولا سيما في المصارف والمصارف الإستثمارية

بصورة خاصة. مرتبات ومزايا مدراء المصارف وسماسرة الأوراق المالية وصلت إلى مستويات عالية جداً وغير مسبوقه. (رئيس مصرف ليمان برذرز المفلس مثلاً حصل على نحو 250 مليون دولار خلال الأربع سنوات الأخيرة)، هذه الأرباح والمزايا وتواصل النمو الإقتصادي وازدهار سوق العقار عززت روح المغامرة في المصارف والمؤسسات المالية، فتمّ ابتكار أدوات مالية جديدة معقدة ومربحة جداً وخطرة جداً أسماها وارن بنت بأسلحة الدمار المالي الشامل، وكان ذلك ممكناً لغياب الرقابة أو ضعفها. فالمصارف الإستثمارية مثل مورغان ستانلي وجولدمان ساكس وميريل لينش مثلاً لا تخضع لرقابة المصرف المركزي (مقابل ألاّ تستفيد من النوافذ الإئتمانية التي يتيحها هذا المصرف) بخلاف المصارف التجارية التي تخضع لمثل هذه الرقابة. أيضاً ولأسباب أيولوجية سادت في الولايات المتحدة منذ عهد إدارة ريجان عقلية سياسية تدفع باتجاه تحرير الإقتصاد وتخليصه من كافة أنواع الرقابة أو التنظيم - بحجة أنّ آليات السوق كفيلة بمعالجة أيّ اختلالات محتملة.

في هذه الأجواء تقوت روح المغامرة من أجل تحقيق المزيد من الأرباح ولم تكن هناك مخاوف كبيرة من إمكانية الفشل أو الخسارة ما جعل الجشع هو الصفة العامة للسلوك المالي. هنا تكمن المخاطرة. قبل سنتين وقبل أن تنفجر الأزمة، قال أندرو وايس - وهو استاذ اقتصاد متقاعد ومدير لصندوق استثمار كبير - "...إن ما يُخيفني حقاً هو غياب الخوف في المؤسسات المالية". الخوف هو أهم أدوات الرّدع .. وعندما يخفّي الخوف لا نعرف إلى أيّ مدى يمكن أن يصل شطط الإنسان، لكننا نعرف الآن أنّ النظام الإقتصادي العالمي وصل إلى حافة الإنهيار الكبير المحتمل (بحسب تعبير المدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي).

بسبب غياب الخوف، والإعتقاد بأنّ سوق العقار ستظلّ قوية، توسّعت المصارف في منح القروض العقارية بحيث شملت حتى أولئك الذين لا تتوقّر فيهم الجدارة الإئتمانية - أيّ أولئك الذين دخولهم منخفضة أو وظائفهم غير ثابتة أو أنّ حجم القروض التي مُنحت لهم أكبر من إمكانياتهم في تسديد تلك القروض. عُرفت هذه القروض بإسم (sub-prime) أيّ ما تحت القروض الممتازة وهي تسمية تخفف من طبيعة هذه القروض بقصد، لأنّ هذه القروض في حقيقتها هي قروض رديئة أصلاً (أو junk).

كان من الممكن أن تستمر الأمور كما كانت عليه - لولا الركود الإقتصادي الذي إنتاب الإقتصاد الأمريكي خلال السنة والسنتين الأخيرتين. نتج عن الركود ارتفاع معدّل البطالة إلى ما يزيد عن 6% وما زال المعدّل في ارتفاع. وهذا بدوره نتج عنه عجز بعض المقترضين عن سداد أقساط قروضهم العقارية المستحقة. في الولايات المتحدة تقوم المصارف المقرضة بطرد المتأخرين عن السداد من بيوتهم واسترداد هذه البيوت وعرضها في السوق للبيع. هذا بدوره أدّى إلى انخفاض أسعار هذه البيوت لدرجة أنّ المصارف لم تتمكن من

استرجاع قيمة القروض، وبذلك بدأت المصارف تتكبد الخسائر في سوق العقار. لكن الخسارة في هذه الحالة ليست فقط المصارف المقرضة بل أيضاً المصارف والمؤسسات الأستثمارية الأخرى، في داخل الولايات المتحدة وخارجها التي استثمرت جزءاً من أموالها في شراء السندات المكفولة بهذه القروض العقارية (التي لم تعد لها قيمة). الصين وحدها مثلاً استثمرت نحو 300 مليار دولار في مصرفي فريدي ماك وفاني ماي العقارين اللذين تدخلت الحكومة الأمريكية، وأتقدنتهما من الإفلاس المؤكد بضخ 85 مليار دولار (كدفعة أولى لكن الضخ مازال متواصلاً..)

يوجد في الولايات المتحدة نحو 6 مليون قرض عقاري، وتشير الدراسات إلى أن نحو 40% من هذه القروض معرض إذا استمرت الأزمة الحالية طويلاً.

من حقائق الإقتصاد المعولم البارزة سرعة انتشار الأزمات. فعندما بات أزمة الرهن العقاري في الظهور، وانعكست في خسائر كبيرة في ميزانيات المصارف الأمريكية والدولية الأخرى بدأت ردود الأفعال تتوالى.

في البداية كان هناك شيء من النكران *state of denial*. فبالرغم من أن أزمة الرهن العقاري بدأت منذ منتصف العام الماضي إلا أنه نُظر إليها على أساس أنها محلية ومؤقتة ويمكن للنظام المالي استيعابها بسهولة - لكن الركود لم يكن مؤقتاً. كانت هناك أصوات تنبّه إلى إمكانية حدوث أزمة لكن تلك الأصوات لم تجد من يصدق أن هذا الإزدهار الطويل يمكن أن تعصف به حالة من حالات التراجع المؤقت والمحدود. الرئيس التنفيذي لصندوق سنغافورة توني تام (الذي يُشرف على إدارة صندوق بقيمة 350 مليار دولار) أعرب عن تخوفاته منذ أكثر من عامين، وكذلك الاستاذ اندرو وايص المشار إليه، ولعل أبرز المحذرين كان المستثمر المعروف جورج صوروبس. صندوق النقد الدولي أيضاً أعرب عن مخاوفه ولا يزال، لكن جهات القرار في الولايات المتحدة قصرت تخوفاتها على شيء واحد هو إمكانية توظيف أموال الصناديق السيادية في المنطقة العربية والصين وغيرها في استثمارات غير مرغوبة أو لخدمة أغراض غير تجارية في السوق الأمريكية.

عندما بدأت كرة الثلج تتحرك إلى أسفل وبقوة متزايدة ظهر الخوف والهلع وهربت الثقة في السوق من السوق وتداعت المصارف من أساساتها مثل ما يحدث في لعبة الدومينو.. عندما يسقط واحد يجر معه آخرين. وعندما بدأت الخسائر والإفلاسات تتراكم توقف الإئتمان. لم يعد أحد راغباً في إقراض أمواله لأحد وكان هناك خوف حقيقي من زحف المودعين على مصارفهم لإخراج أموالهم دفعة واحدة- كما حدث بالنسبة إلى مصرف نوردرن روك "Northern Rock" في بريطانيا- التي قامت الحكومة بالتدخل في آخر لحظة درءاً لإفلاسه المحتّم.

(4)

أثر الأزمة على الإقتصاد العالمي

المعتاد هو أن تراخي أو ركود الإقتصاد ينعكس على السوق المالية، لكن الذي يحدث الآن هو أن إنهيار السوق المالية يهدد بإدخال الإقتصاد الدولي في مأزق الكساد الكبير. إن المشكلة تتفاقم لأن الإقتصاد الدولي معولم أكثر من أي فترة أخرى في التاريخ ولأن المشكلة بدأت في الولايات المتحدة واقتصاد الولايات المتحدة يمثل الكتلة الأكبر فضلاً عن حقيقة أن أمريكا تهيمن على النظام المالي العالمي هيمنة حقيقية وعميقة. الخسائر الكبيرة التي تعرضت لها صناديق الإستثمار السيادية في الشرق الأوسط وآسيا والمصارف في أوروبا والخليج واليابان وكوريا وغيرها هي بسبب أن هذه المؤسسات تملك استثمارات طائلة في الولايات المتحدة منها سندات مكفولة بقروض الرهن العقاري المنهار.

لكن الأثر لا يتوقف على الجوانب المالية بل يتعداه إلى الأثر على الإقتصاد الحقيقي أي الإنتاج ومعدلات النمو وحركة التجارة الدولية وأسعار الصرف الدولية وأسعار السلع وأسعار السلع والخدمات وتدفقات رؤوس الأموال والمساعدات الدولية وغيرها. هذه التأثيرات على الإقتصاد العالمي هي تأثيرات سلبية في معظمها وخاصة أثرها الصافي على الدول النامية والفقيرة. صحيفة نيويورك تايمز تقدر أن الإستثمارات المباشرة في الدول النامية ستخفض نحو 30% هذا العام. كما أن الركود العالمي أدى إلى انخفاض الطلب على صادرات الدول النامية ومن ثم أدى إلى انخفاض في قيمة عملاتها (الريال البرازيلي فقد ربع قيمته وكذلك الون الكوري). مثل هذه الإنخفاضات تؤدي إلى غلاء المعيشة في البلدان النامية والضغط أكثر فأكثر على الفئات الفقيرة بصورة خاصة. في أجواء الأزمة لا تجد من يلتفت إلى قضايا الجوع والتصحر والتدهور البيئي ومكافحة الأمراض وحل النزاعات والصراعات الإثنية وغيرها. حتى نداءات المصرف الدولي ومنظمة الأمم المتحدة تبدو باهتة ولا تجد من يصغي إليها.

التجارة الدولية حتماً ستتضرر لأن الركود يسبب انخفاض الدخل وانخفاض الطلب، والضرر يمكن أن يكون كبيراً. في كساد الثلاثينيات، انخفضت التجارة الدولية بنسبة 65% خلال خمس سنوات. ليس من المرجح أن تنخفض التجارة الدولية بمثل هذه النسبة هذه المرة

لكن من الممكن أن يكون الإنخفاض مهماً. أوّل المتضررين من انخفاض التجارة الدولية هي الدول التي يلعب فيها التصدير دوراً مهماً في نموّها الإقتصادي مثل الصين وكوريا الجنوبية والهند. لكن قائمة المتضررين سوف تشمل الدول المصدرة للنفط إذا أدّى الركود إلى انخفاض الطلب على النفط ومن ثم انخفاض أسعاره (وهذا حاصل هذه الأيام) وستعكس الآثار السلبية لذلك على برامج التنمية في هذه البلدان وعلى مراكزها المالية. (دول أوبك يمكن أن تخسر نحو 15 مليار دولار سنوياً مقابل انخفاض السعر بدولار واحد للبرميل).

(5)

أثر الأزمة على الاقتصاد الليبي

الاقتصاد الليبي يتأثر بما يحدث في الإقتصاد الدولي بطبيعة الحال، بل إن حساسية هذا التأثير لا بد وأن تكون مرتفعة نظراً لشدة انفتاح (أو انكشاف) الإقتصاد الليبي على الخارج والذي يبلغ معدّله في الوقت الحاضر نحو 94% (وهي نسبة حجم التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي).

لكن الأثر يمكن أن يكون إيجابياً كما في حالة انخفاض أسعار الواردات ويمكن أن يكون سلبياً كما في حالة انخفاض أسعار الصادرات. لكن الأثر الأهم يكمن في أثر الأزمة المحتمل والصافي على أسعار النفط. كما يكمن في أثر الأزمة على الإستثمارات الليبية في الخارج.

بالنسبة لأسعار النفط نلاحظ أنها انخفضت من أعلى مستوى لها وهو نحو 140 دولار للبرميل (في شهر ناصر/يوليو الماضي) إلى مستوياتها الحالية التي تتأرجح ما بين 60 و 70 دولار للبرميل. طبعا الفرق كبير وواضح إلا أن هذا سيؤثر على حجم الفوائض المالية المحققة ولن يؤثر - في الوقت الحاضر على الأقل - على التمويلات المتاحة للبرنامج التنموي باعتبار أن تقديرات الميزانية بنيت على فرضية 65 دولار للبرميل. ومن الصعب التكهّن بأسعار المرحلة القادمة لأنّ الأمر في النهاية يعتمد على عمق الأزمة وعلى طول فترة الأزمة، ولكن الواضح أنّ انخفاض الطلب على النفط في الولايات المتحدة وبقية الدول بسبب الركود الإقتصادي سيضغط على الأسعار نحو الإنخفاض. لكن الأمر يعتمد أيضاً على رغبة وقدرة أوبك على إدارة مستويات الإنتاج، حيث أنّ تخفيض حجم الإنتاج بكميات محسوسة يمكن أن يحد من انخفاض الأسعار لكنه قد لا يحد من انخفاض الإيرادات.

أمّا فيما يخص الأثر على الإستثمارات في الخارج فهذا يتوقف على مكونات هذه الإستثمارات ودرجة التعرّض لكل مكون. فالموجودات النقدية (الدولارية) والودائع والحسابات

الجارية وتبلغ نسبتها حالياً 61.5% من مجمل الاصول الاجنبية هي أقل عرضة في الوقت الحاضر من السندات غير السيادية. أمّا الموجودات السيادية- أي السندات الصادرة على الخزنة في دول غنية ونسبتها الآن من الإجمالي نحو 16% - فهي مُحصَّنة إلى حدّ كبير رغم أنّ العائد منها قد يكون منخفضاً وقد ينخفض أكثر. السندات غير السيادية وهي الأسهم والسندات الصادرة عن مصارف وشركات مختلفة، تبلغ نسبتها الآن نحو 4% وهي باتت الآن معرضة أو حتى خطيرة. مع ملاحظة أنّ خسائر أو ارباح الأسهم تتحقق عند البيع وليس بحسب هبوطها أو صعودها في البورصة. ولا شك أنّ المؤسسات المالية المعنية في ليبيا- وهي بالدرجة الأولى مصرف ليبيا المركزي ومؤسسة الإستثمار الليبية- أدري بتفاصيل الأثر الفعلي على الإستثمارات والموجودات المالية الليبية لأنها تملك هذه الموجودات ولأنها تختص بإدارتها ومسؤولة على حمايتها ، لكن يجدر أن نذكر نقطتين هامتين في هذا الخصوص:

الأولى: هي أنّ المؤسسات المالية الليبية اكتسبت خبرة مالية عملية في التعامل مع الأزمات في فترة الحظر، وأثبتت في رأيي جدارة في حماية الأصول المالية الليبية بالرغم من صعوبة الظرف.

والثانية: هي أن التراكم الكبير في الفوائض المالية قد حدث مؤخراً خلال السنتين الماضيتين وكان هناك اتجاه محافظ منذ البداية ربما معزّزاً بتجربة فترة الحظر - خاصة وأن بوادر الأزمة كانت في الأفق منذ العام الماضي- وبالتالي فإن النسبة الأكبر (77% تقريباً) من الفوائض لازالت في شكل ودائع نقدية سهلة الحركة وفي شكل سندات سيادية، لكن كل هذا لا يجب أن يعني أن الخسائر لا يمكن أن تقع، فالإدارة اليقظة للأموال لازمة في كل الظروف وخاصة في فترة الأزمات. فحتى الأموال السائلة يمكن أن تتضرر (ويمكن أن تستفيد) بحركة أسعار الصرف بين العملات الرئيسية وبما يحدث لأسعار الفائدة ومعدّلات التضخم.

لكن ماهو أثر الأزمة على التنمية؟ لن تؤثر الأزمة في مخصصات التنمية طالما كان سعر النفط 48 دولاراً أو أكثر. أما اذا نقص عن ذلك فان الامر يتطلب تخفيض هذه المخصصات او السحب من الإحتياطيات. يمكن أن يكون لازمة أثر إيجابي إذا أدى الركود الإقتصادي العالمي إلى تراجع أسعار المواد وإلى تزام شركات المقاوله على الفوز بالعقود لتعويض النقص في الطلب على خدماتها في بلدان أخرى بسبب الركود. لكن يجب أن نلاحظ أنّ الجزء الأكبر من البرنامج التنموي للسنوات الخمس القادمة قد تمّ التعاقد عليه فعلياً (نحو 107 مليار دينار من مجموع 150 مليار دينار تقريباً). هنا لا يمكن الإستفادة من احتمال انخفاض التكاليف عالمياً إلاّ بالقدر الذي يمكن به إعادة التفاوض مع الشركات التي تمّ التوقيع

معها من أجل تخفيض التكاليف أو توسيع نطاق الأعمال. في بعض الأحوال قد يكون من المجدي إلغاء بعض العقود ودفع الشرط الجزائي وإعادة التوقيع مع شركات أخرى بشروط جديدة وأفضل.

أمّا الأثر على المستهلك فهو أيضاً يمكن أن يكون إيجابياً إذا أدت الأزمة إلى تراجع التضخم. فعلاً يمكن لأسعار بعض السلع التي نستوردها أن تتراجع قليلاً أو كثيراً بشرط ألا تتحرك أسعار عملات الإستيراد في الإتجاه الآخر، وقد ظهرت أخيراً بعض المؤشرات على تراجع بعض الأسعار خاصة أسعار القمح والأرز. لكن الإستفادة من تراجع التضخم في العالم يتطلب أيضاً إشاعة التنافسية في التجارة ومحاربة القوى الإحتكارية في السوق الداخلية.

ومع هذا فإن تراجع الأسعار ليس حتمياً وبالتأكيد ليس في كل الأسعار، فقد تكون الأزمة حالياً شبيهة بأزمة السبعينيات من حيث تعايش التضخم مع الركود الإقتصادي، والتضخم بمستوياته الحالية في الدول الصناعية هو الأعلى منذ 17 سنة.

إنّ الأثر الصافي للأزمة على الإقتصاد الليبي هو مجموع هذه الآثار السلبية والإيجابية، وواضح أن الأثر الأكبر هو الأثر على سعر النفط (وهو سالب) وكذلك الأثر على الإستثمارات المالية في الخارج وهو أمر ستتضح معالمه أكثر بحسب تفاعل الأزمة في الأيام والأسابيع القادمة.

(6)

خاتمة: وماذا بعد؟

الأغلب أنّ الدول الغنية ستمتكن من السيطرة على الأزمة المالية في وقت قصير نسبياً على ضوء التحرك الشامل والحازم لهذه الدول واستعدادها لضخ أموال هائلة لضمان السديون والودائع وتقوية رؤوس أموال المصارف والتنازل عن جملة من الموانع الأيدولوجية. لكن الأزمة الإقتصادية شأن آخر. أزمة الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن الماضي استغرقت عشر سنوات (من 1929 الى 1939).

لا أحد يتحدّث الآن على حتمية أن تتطور الأزمة إلى الأسوأ لتصل لتلك الحدود التي وصلت إليها أزمة الكساد الكبير بالرغم من أن الذي يحدث الآن هو أوسع نطاقاً بسبب العولمة. لكن الواضح أنّ الكينزية - وهي نموذج معدّل للنظرية الكلاسيكية - لم تعد ملائمة لضمان استقرار النظام الإقتصادي في عصر العولمة، وأن هناك إمكانية حقيقية بحسب المراقبين لأن يفقد الدولار دوره المتميز في العالم والذي تمتعت به الولايات المتحدة لنحو سبعين سنة متواصلة. وإذا حدث ذلك فإن أمريكا لن تستطيع الإستمرار في أن تكون أكبر

دولة مديونة في العالم دون أن تسدد فاتورة هذه المديونية لأنّ دول العالم لن تقبل عندئذ تراكم الدولار لديها كما تقبله اليوم. مثل هذه التحوّلات ستكون تحولات جذرية لا تحدث بين يوم وليلة ولكنها تحدث. ونحن أمام أزمة قال عنها آلن غرين سبان "من النوع الذي يحدث مرّة في القرن".

© الحقوق محفوظة